

المصدر: الراية

التاريخ: ٨ أغسطس ٢٠٠٢

حزب الأمة يطرح إستراتيجية للسلام في السودان

الخرطوم مستعدة لإلغاء الطوارئ والقوانين الاستثنائية



● الصادق المهدي



● البشير

■ الخرطوم - خالد سعد:

الانتقالية والمؤتمر الدستوري ونظام الحكم الاقليمي والعلاقات بينها مع تفاصيل حول علاقة الدين بالدولة وحق تقرير المصير والجيش القومي وقومية مؤسسات الدولة وفق ميثاق وطني. وحسب الورقة الاستراتيجية المبنية على الميثاق الوطني الذي يبشر به الحزب فيما يختص بقسمة الثروة، فإن الورقة تقترح ان تكون القسمة ثلثا للاستثمار في المنطقة وثلثا للحكومة القومية وثلثا في صندوق كل الولايات بينما ترى الورقة وجوب اجراء انتخابات نزيهة خلال نصف الفترة الانتقالية حتى تأتي بحكومة ديمقراطية منتخبة انتخاباً حراً.

وفي العاصمة الارترية أسمرامقتر اجتماعات هيئة التجمع المعارض بزعامة محمد عثمان الميرغني، حملت الانباء الواردة ان حزب الأمة بزعامة الصادق المهدي اتفق مع التجمع الوطني المعارض على التنسيق المشترك خلال المرحلة المقبلة حول تطورات السلام بالبلاد وعلى رأسها «اتفاق ميشاكوس» ومفاوضات نيروبي، واجتمع السيد محمد عثمان الميرغني زعيم التجمع المعارض في أسمرام بالدكتور ابراهيم الامين موقفاً حزب الأمة في حضور الفريق عبد الرحمن سعيد نائب رئيس التجمع وامينه العام باقان اموم.

تحول الحركة شيء محمود والحكومة ترغب في ان تصبح الحركة قوة طرح وبرنامج يمكنها من خلاله افئاع الشعب السوداني. وقال ان الحكومة على استعداد لالغاء القوانين المقيدة للنشاط السياسي والحريات واتاحة الفرصة للمشاركة في الحكم عبر صناديق الاقتراع (حسب الوزير). في غضون ذلك، تسلم عدد من

الاحزاب السودانية ورقة وزعها حزب الأمة تتركز حول استراتيجية جديدة للسلام العادل المبني على اتفاق قومي توطئة لتدارسها واصدار رأيها في هذا الخصوص. وتلغو الاستراتيجية المكونة من (٥) صفحة والتي سلمت للرئيس البشير قيادات الاحزاب في الداخل والخارج لقيام مجلس قومي يتكون من

كاف الاحزاب والفعاليات السياسية. ويختص هذا المجلس بالنظر في الاتفاق النهائي الذي تتوصل اليه الحكومة والحركة الشعبية في جولة المفاوضات القادمة قبل التوقيع على الاتفاق لتتطر هذه القوى فيه وتقول كلمتها وما تراه من مقترحات وصولا لاتفاقية شاملة بإجماع قومي يؤمن السلام العادل والديمقراطية. وتركز الاستراتيجية على رؤية لكافة القضايا فيما يتصل بقسمة الثروة والسلطة والحكومة

أعلنت الحكومة السودانية أمس استعدادها لرفع حالة الطوارئ والغاء القوانين المقيدة للحريات حال التوقيع النهائي على اتفاق سلام بينها والحركة الشعبية بزعامة جون قرنق، وقالت ان فرض الطوارئ استدعته ظروف الحرب الدائرة في الجنوب، في حين تدرس الحكومة والقوى السياسية الأخرى ورقة تقدم بها حزب الأمة المعارض بقيادة الصادق المهدي حول استراتيجية جديدة للسلام المبني على اتفاق قومي، وذلك توطئة لإصدار رأيها حوله. ومن ناحية أخرى كشف في الخرطوم ان اتفاقاً جرى أمس بين حزب الأمة والتجمع المعارض في الخارج على التنسيق المشترك خلال المرحلة المقبلة حول تطورات السلام بالبلاد وعلى رأسها «اتفاق ميشاكوس» ومفاوضات نيروبي المقرر لها الاثنين المقبل. وفي تصريحات صحفية لسؤول في الحكومة السودانية قال السطان ضيو مطوك وزير الدولة بمستشارية السلام وعضو وفد المفاوضات مع حركة قرنق ان الحكومة والحركة نأت عن وضع شروط مسبقة لتهيئة المناخ قبل جولة المفاوضات القادمة المزمع عقدها منتصف الأسبوع المقبل في العاصمة الكينية نيروبي برعاية منظمة ايقاد الافريقية الاقليمية. ورحب السلطان باعلان حركة جون قرنق تحويلها لحزب سياسي عقب انتهاء جولة المفاوضات القادمة وقال